آثار جائحة كوفيد-19
استجابة إقليمية طارئة

مقدمة

في ظلّ خطر صحي عالمي النطاق وشديد الوطأة على المنطقة العربية، تحوّل ما يُفترض أنّه عقدٌ من العمل الدؤوب من أجل التنمية المستدامة إلى عقدٍ من العمل العاجل من أجل إنقاذ الأرواح وإصلاح سُبل العيش. لقد أشعل فيروس كورونا أزمةً تذكّرنا بأنّ القطاع العام القويّ والفعّال هو خط الدفاع الأول ضدّ المخاطر التي تتهدّد نُظماً بأسرها. تتّسع رقعة الوباء والاقتصادات العربية ترزح بالفعل تحت صراعات متعدّدة وضغوط مالية متفاقمة.

ولاحتواء التهديدات المتزايدة النابعة من انتشاره، ينبغي للجميع في مختلف أنحاء المنطقة العربية العمل معاً للحدّ من انتقال العدوى وخفض حصيلة الوفيات. وينبغي التفكير بالآخرين، لا سيما الأكثر ضعفاً، والعمل لحمايتهم. فيروس كورونا لا يعرف حدوداً. فقد أثّر بشدّة على حياة جميع الناس، من جميع الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، وعلى سُبُل عيشهم. تلك حالة طارئة إقليمية تستدعي استجابة إقليمية طارئة. استجابة لا ترمي إلى إنقاذ البلدان أو الصناعات أو المؤسسات المالية في المنطقة، بل إلى إنقاذ آلاف الأرواح. وأيّ مبادرة إنقاذية للقضاء على هذا الوباء يجب أن تتمحور حول رفاه الناس وتضامُن أركان المجتمع، وأن تمكّن الحكومات من معاودة العمل من أجل إقامة عالم آمن وعادل ومزدهر لا يهمل أحداً.

©istock.com/PeopleImages

تقييم الأثر

1. **بحسب التقديرات الأولية لآثار وباء كورونا، من المتوقَّع أن تخسر المنطقة العربية في عام 2020 ما لا يقلّ عن 42 مليار دولار. ومع اتّساع رقعة هذا الوباء في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الاقتصادات الكبرى، ونتيجةً للآثار المضاعفة لانخفاض أسعار النفط، يُخشى أن تزداد خسائر الدخل في المنطقة.**

2. **أدّى انتشار وباء كورونا إلى استمرار الانخفاض الشديد في أسعار النفط. وازداد هذا الانخفاض حدةً نتيجةً لحرب أسعار النفط، ممّا أدى إلى خسارة المنطقة العربية إيرادات نفطية قيمتها الصافية 11 مليار دولار تقريباً، وذلك في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى منتصف آذار/مارس 2020.** وإذا بقيت أسعار النفط على حالها، فستخسر المنطقة 550 مليون دولار تقريباً كلّ يوم. والأرباح التي تجنيها الدول المستوردة للنفط في المنطقة من هذه الأسعار ضئيلة مقارنةً بخسائر الدول المصدّرة.

3. **بفعل تباطؤ الاقتصاد العالمي، من المتوقع أن تنخفض صادرات المنطقة العربية بمقدار 28 مليار دولار،** ممّا سيهدّد استمرارية الشركات والصناعات المعتمدة على التصدير. ومن المتوقّع أن تخسر حكومات المنطقة إيرادات جمركية قد تصل إلى 1.8 مليار دولار. ويُخشى أن تكون البلدان التي تعتمد على التعريفات الجمركية كمصدر هام للإيرادات الحكومية أكثر البلدان تضرّراً من هذه الآثار المالية.

4. **في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير ومنتصف آذار/مارس 2020، سجّلت الشركات في المنطقة العربية خسائر هائلة في رأس المال السوقي، بلغت قيمتها 420 مليار دولار.** وتُعادِل الخسائر في ثروة هذه الشركات نسبة 8 في المائة من إجمالي ثروة المنطقة.

5. **من المتوقّع أن تخسر المنطقة 1.7 مليون وظيفة في عام 2020،** مما سيرتفع معدل البطالة بمقدار 1.2 نقطة مئوية. وخلافاً لآثار الأزمة المالية العالمية في عام 2008، سيؤثّر فيروس كورونا سلباً على فرص العمل في القطاعات كافةً، ولا سيما قطاع الخدمات، نتيجةً لممارسة التباعد الاجتماعي. على الصعيد العالمي، انخفض نشاط قطاع الخدمات بمعدّل النصف. ونظراً إلى أنّ هذا القطاع هو المصدر الرئيسي لفرص العمل في المنطقة العربية، فأي تأثيرات وخيمة تطال نشاطه ستتَرجم إلى خسائر كبيرة في الوظائف.

6. **قد تتقلّص الطبقة المتوسطة في المنطقة العربية أكثر فأكثر، مما قد يدفع 8.3 مليون شخص إضافي إلى شِباك الفقر.** ومن المتوقع أن يؤثر التباطؤ الاقتصادي الناجم عن وباء كورونا سلباً على الأجور وتدفق التحويلات. وستكون تداعيات هذه الأزمة أكثر حدةً على الفئات الضعيفة، لاسيما النساء والشباب والعاملين في القطاع غير النظامي الذين لا يستفيدون من برامج الحماية الاجتماعية ولا من التأمين ضد البطالة. وتتفاقم التحديات بسبب عدم تقديم حدّ أدنى من الحماية

الشكل 1. الخسائر المتوقّعة في إجمالي الناتج المحلي في المنطقة العربية، 2020، مليار دولار أمريكي

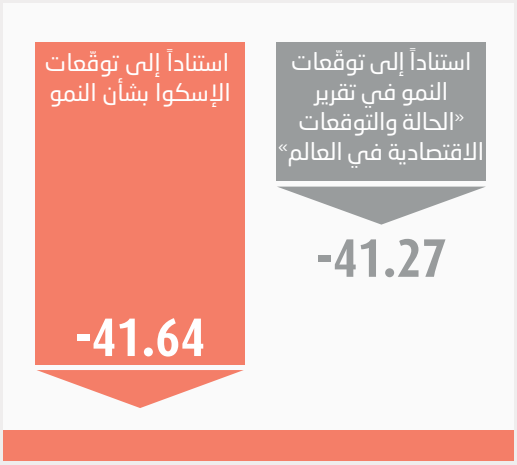

الشكل 2. الخسائر في إيرادات النفط في المنطقة العربية (تقديرات الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى منتصف آذار/مارس 2020، مليار دولار أمريكي)

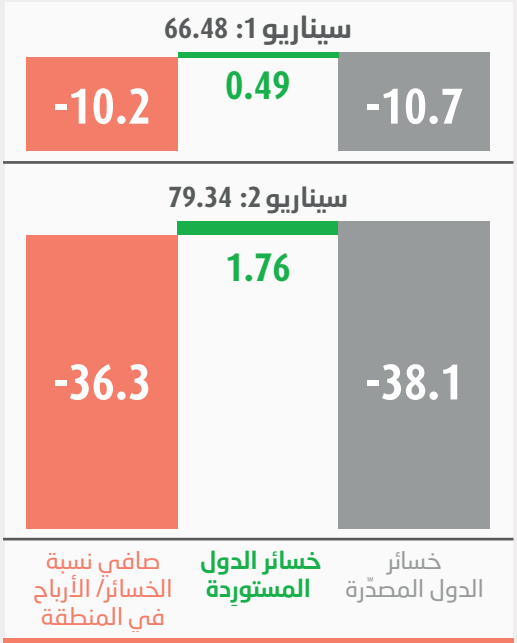

الشكل 3. الزيادة المتوقعة في عدد الفقراء: 8.3 مليون شخص إضافي

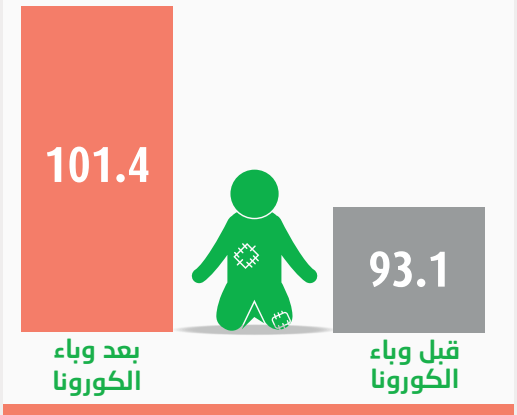

©istock.com/Juanmonino

الاجتماعية في بعض البلدان العربية. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يعاني 1.9 مليون شخص إضافي من نقص التغذية في المنطقة.

7. **قد تشهد المنطقة العربية نقصاً في الغذاء إذا استمرّ وباء كورونا لعدة أشهر في العالم.** فسلاسل إنتاج الغذاء وتوريده ونقله وتوزيعه ستتأثر سلباً إذا طال انتشار هذا الوباء العالمي، مما سيؤدي إلى انخفاض الصادرات الغذائية من البلدان المنتجة للغذاء. وسيؤثر ذلك على الأمن الغذائي في العديد من بلدان المنطقة، بسبب اعتمادها الكبير على واردات الأغذية، لا سيما المواد الغذائية الأساسية وتلك الغنية بالبروتينات. فالمنطقة تستورد 65 في المائة من القمح الذي تحتاج إليه، وتنفق ما مجموعه 110 مليار دولار على الواردات الغذائية.

8. **يهدد وباء كورونا 55 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية في المنطقة العربية.** حوالي 24 مليوناً من المحتاجين إلى هذه المساعدات هم إمّا لاجئون وإما نازحون داخلياً. والوباء يهدّد حصولهم عليها، سواء تعلّقت بالغذاء أو الماء أو الصرف الصحي أو الإمدادات الطبية أو الخدمات الصحية. وقد تكون لتعطيل البرامج الإنسانية عواقب وخيمة على الملايين من الناس. ولا تستطيع البلدان المتضررة من الصراعات احتواء آثار تفشي فيروس كورونا، وذلك بفعل تدمير بناها التحتية الصحية، ونزوح العديد من العاملين في مجال الرعاية الصحية أو هجرتهم.

9. **تواجه المرأة في المنطقة العربية مخاطر إضافية نتيجةً لانتشار وباء كورونا.** معظم العاملين في مجال الرعاية الصحية ممرضات وقابِلات قانونيات وموظفات دعم، ولذلك النساء أكثر عرضة للإصابة بفيروس كورونا. كذلك، من المتوقع أن تزداد قابلية تعرّض المرأة للعنف المنزلي، الذي تعاني منه في الأصل 37 في المائة من النساء في الدول العربية، من دون أن تتمكن آليات الانتصاف والحماية من الاستجابة لهذا الارتفاع في حالات العنف، نتيجةً للعزلة الاجتماعية التي يفرضها الوباء. وتواجه النساء والفتيات في مجتمعات اللاجئين والنازحين داخلياً في الأصل مخاطر صحية متعددة. وغالباً ما يتعذّر عليهنّ الاستفادة من الخدمات الصحية ومرافق الصرف الصحي المناسبة، مما يمعن في إضعاف قدرتهنّ على مواجهة آثار هذا الوباء الواسع الانتشار.

استجابات وطنية طارئة على مستوى السياسات العامة

في ظلّ الضائقة الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة والمخاوف من انهيار النظم الصحية، ينبغي للحكومات العربية اتخاذ استجابات عاجلة على مستوى السياسات ترمي إلى التخفيف من تداعيات وباء كورونا وتقوم على نهج شامل لا يستثني أحداً .

ينبغي اتخاذ التدابير المالية اللازمة لدعم الاقتصاد ومؤازرة الفئات المحتاجة، عن طريق ما يلي:

1. النهوض بنُظم الحماية الاجتماعية، من خلال توسيع نطاق تغطية برامج التحويلات النقدية والمعونة الغذائية واستحقاقات البطالة وغيرها من البرامج، وحماية الحق في الحصول على إجازة مَرضية مدفوعة الأجر؛

2. تمديد آجال سداد القروض الفردية والرهون العقارية، ووقف سداد الرسوم الحكومية مؤقتاً، وإعفاء المحتاجين من الضرائب؛

3. دعم الشركات المتضرّرة من تداعيات الوباء بهدف حفز الاقتصاد والحدّ من تسريح العاملين، عن طريق تمديد آجال سداد اشتراكات الموظّفين في الصناديق الوطنية للضمان الاجتماعي، وإتاحة الإعفاءات الضريبية، ودعم الأجور لضمان حصول العاملين على رواتبهم، ووقف سداد القروض مؤقتاً خلال هذه الأزمة؛

4. تقديم دعم ائتماني وقروض معفاة من الفائدة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وللعاملين لحسابهم الخاص؛

5. حفز الطلب وخلق فرص العمل، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على المشتريات والمشاريع القائمة على كثافة اليد العاملة، ولا سيما الإنفاق على برامج الرعاية الصحية ونظم الاستجابة لحالات الطوارئ.

ينبغي للتدابير المتّخذة لتعزيز التضامن الاجتماعي أن تهدف إلى خدمة مصلحة الفقراء والفئات الضعيفة، عن طريق ما يلي:

1. حصول المستهلكين من الفئات الضعيفة على المواد الغذائية الأساسية والسلع الضرورية بشكل مستمرّ وبأسعار معقولة، ومنع الاستئثار بالسلع المتاحة في أوقات الطوارئ والتلاعب بالأسعار؛

2. إنشاء نظام حماية مخصّص لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة المشمولين ببرامج حماية اجتماعية محدودة وغير المشمولين بأي برامج. فوباء كورونا العالمي سيزيد من عزلة هؤلاء الأفراد وضائقتهم المالية، لا سيما مَن يعتمد منهم على الأسرة في تلبية احتياجاته اليومية. وينبغي إيجاد حلول مبتكرة وخلّاقة لتقديم مساعدات مالية محدّدة الأهداف، وتوفير خدمات صحية متنقلة، وتقديم دعم مادي ونفسي؛

لقد أعلنت عدة دول في المنطقة عن تقديم حُزمٍ من المحفّزات لدعم المواطنين، ولتعزيز قدرة الشركات على معالجة التراجع الحاد في نشاطها نتيجةً للوباء. على سبيل المثال، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن خطةٍ تحفيز بقيمة 27 مليار دولار، ترمي إلى تعزيز الاقتصاد، وتتضمن دعم المياه والكهرباء من أجل المواطنين ومن أجل حفز النشاط التجاري والصناعي. كذلك، كشفت مصر عن خطة شاملة تكلفتها 6 مليارات دولار لمكافحة فيروس كورونا السريع الانتشار ودعم النمو الاقتصادي. وأعلنت قطر عن حُزمة تحفيز بقيمة 23 مليار دولار، الهدف منها دعم الاقتصاد ومؤازرة القطاع الخاص وتزويده بالحوافز المالية والاقتصادية. وأعلنت المملكة العربية السعودية عن حزمة تحفيز بقيمة 13 مليار دولار، الهدف منها دعم الشركات وزيادة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

3. تنفيذ استجابة صحية عامة تقوم على نهج شامل للجميع، ويستفيد منها المهاجرون كافةً، أياً كان وضعهم. وينطبق ذلك على إجراء الفحوصات، وتوفير الرعاية، والحفاظ على السلامة في مكان العمل، وسائر التدابير الرامية إلى احتواء تفشي فيروس كورونا؛

4. حماية نزلاء السجون والأشخاص القابعين في مراكز الاحتجاز ومخيمات اللاجئين والمناطق المزدحمة من انتشار الفيروس؛

5. اتخاذ تدابير عاجلة لتوفير المياه النظيفة وإتاحة مرافق وخدمات الصرف الصحي وغسل اليدين في هذه الأوقات الطارئة، لاسيما في الأحياء الفقيرة والعشوائية والمناطق الشحيحة بالمياه؛

6. حماية العاملين الصحيين، من خلال إعطائهم الأولوية لدى توفير أقنعة الوجه القادرة على تنقية الهواء المستنشَق والملابس الواقية الوحيدة الاستعمال.

ينبغي للتدابير الرامية إلى تحقيق الاستدامة والأمن الغذائي أن تضمن ما يلي:

1. تقديم محفزات اقتصادية شاملة للجميع، من أجل إرساء مسارات إنمائية منخفضة الانبعاثات، وفعّالة من حيث استخدام الطاقة، وقادرة على التكيف مع تغير المناخ. والهدف من ذلك التقدّم باتجاه أهداف التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره على الصعيدين الوطني والقطاعي، حمايةً للأجيال القادمة وخفضاً لتكاليف تغير المناخ؛

2. الاستعانة بحلول الطاقة المستدامة عند إنشاء مرافق لامركزية لفحص المصابين بفيروس كورونا ومعالجتهم. ومن هذه الحلول استخدام الألواح الشمسية لتوليد الكهرباء وتسخين المياه بدلاً من مولّدات الديزل، والذي من شأنه تعزيز الإنتاج المحلي لهذه المولّدات من قِبل الشركات الصغيرة والمتوسطة؛

3. ضمان استمرار الإنتاج الزراعي وزيادته لسدّ النقص المحتمل في الغذاء على الصعيد الوطني، عن طريق تحسين القدرة على الحصول على القروض، وتعزيز مدخلات الإنتاج، وزيادة مساحات الأراضي العامة المستأجرة، وإزالة الحواجز أمام التجارة؛

4. دعم صغار منتجي الأغذية، وتزويدهم بالأصول العينية ومدخلات الإنتاج مثل البذور والسماد العضوي ونظم الري ومبيدات الآفات، من أجل تربية الماشية والدواجن وإنتاج المحاصيل الموسمية ذات الدورة الزراعية القصيرة.

ينبغي للتدابير الرامية إلى تعزيز المؤسسات وجهوزيتها أن تضمن ما يلي:

1. تمكين الجهات المعنية على مستوى الحكم المحلي، من خلال تقديم الدعم المالي والفني إلى البلديات والمجالس المحلية؛ وتوطيد الشراكات مع المجتمع المدني لضمان مؤازرة الفئات الضعيفة وخدمتها بفعالية، لا سيما السكان النازحين، والسكان المعتمدين على المعونة الإنسانية، والعاملين مقابل أجر يومي، والعاطلين عن العمل، والفقراء الجدد؛

2. تخفيض تعريفات ورسوم الاتصالات لفائدة الأسر المعيشية والأفراد؛ وتحسين سرعة الإنترنت العريضة النطاق؛ وتوفير البرامجيات المجانية لإتاحة التطبيب عن بُعد، والعمل عن بعد، والتعلُّم عن بعد، والتواصل الاجتماعي؛

3. تحسين جودة البيانات المتاحة، لتمكين صانعي القرار من اتخاذ قرارات فورية مرتكزة على الأدلة؛ وتعزيز البيانات المتوفّرة وإتاحة الاستعانة بها، لا سيما السجلات الإدارية والمصادر الخاصة؛ والعمل مع الجامعات ومراكز البحوث المحلية للاستفادة من البيانات المفتوحة والبيانات الضخمة، وذلك في الطب، وفي تسهيل الابتعاد الاجتماعي والحصول على الإمدادات الغذائية وتنفيذ سائر الإجراءات الرامية إلى احتواء تداعيات فيروس كورونا.

©istock.com

ينبغي لدعم القطاع الخاص وإبرام الشراكات معه تعزيز التضامن الاجتماعي، عن طريق ما يلي:

1. إنشاء صندوق مخصّص للطوارئ، برعاية القطاع الخاص والأشخاص ذوي الأرصدة المالية الضخمة، لدعم الإجراءات الحكومية الرامية إلى احتواء آثار تفشّي فيروس كورونا؛ والاستفادة من الموارد المخصصة لمشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات تجسيداً للتضامن مع المجتمعات المحلية؛

2. تشجيع الشركات الكبيرة على الحد من تسريح العمال، وعلى إدماج الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الخاصة بها، وإعطائها الأفضلية في مجال المشتريات والتعاقد من الباطن، والسماح لها بإرجاء تسديد الإيجارات المترتّبة عليها أو إعفائها من تسديدها أثناء الأزمة؛

3. دعوة الشركات المتعددة الجنسيات على الامتناع عن تغيير مستويات الدخل الأساسي، للحؤول دون إحداث مزيد من أوجه الضعف في ميزان المدفوعات والحسابات المالية؛

4. توصية المصارف الخاصة بإعفاء المَدينين من تسديد فوائد الدين أثناء الأزمة، وبالسماح للشركات الصغيرة والمتوسطة والعاملين لحسابهم الخاص بوقف سداد أصل الدين بصورة مؤقتة؛

5. دعوة المستشفيات الخاصة والجهات الخاصة المعنية بتوفير الخدمات الصحية إلى استقبال جميع المصابين بفيروس كورونا وإجراء الفحوصات لهم ومعالجتهم مجاناً.

استجابة إقليمية طارئة

ينبغي تنفيذ استجابة إقليمية تدعم الجهود الوطنية المبذولة، وتؤدي إلى تعبئة الموارد والخبرات للتخفيف من تداعيات الوباء. وينبغي للاستجابات التي تنفذها المؤسسات الإنمائية والمالية الإقليمية، وكذلك المنظمات الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة، أن تجسّد مبدأ عدم إهمال أحد، من خلال بذل أقصى الجهود للوصول إلى أكثر الفئات تهميشاً، عن طريق ما يلي:

1. ينبغي إطلاق نداء جدّي من أجل إحلال السلام في المنطقة. ففي ظلّ الصراعات، سيزداد الوباء حدّة، وستتفاقم تداعياته الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية، بما فيها الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن. وينبغي لجميع الجهات المعنية الإقليمية والمجتمع العالمي تكثيف الجهود لإحلال السلام، والإعلان عن هدنة إنسانية فورية، لإتاحة إنشاء الممرات الإنسانية وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين. وينبغي رفع الجزاءات المفروضة على عدة بلدان، ولاسيما الحصار على قطاع غزة؛ وعدم فرض أي قيود على المواد اللازمة لمكافحة وباء كورونا؛ وحماية سبل العيش؛

2. تُدعى الحكومات العربية إلى إنشاء صندوق إقليمي للتضامن الاجتماعي من أجل دعم البلدان المعرّضة للخطر، بما فيها البلدان العربية الأقل نمواً. وينبغي تخصيص هذا الصندوق لخدمة الفقراء والفئات الضعيفة، وضمان التعجيل في الاستجابة، وتوفير الإغاثة في أوقات نقص المواد الغذائية أو حالات الطوارئ الصحية. على سبيل المثال، يمكن للحكومات العربية أن تدعو إلى دفع الزكاة المستحقّة هذا العام، سواء كانت زكاة الفطر أو زكاة المال، لهذا الصندوق؛

3. ينبغي للمؤسسات المالية الإنمائية الإقليمية، وكذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، النظر في وضع آليات لتأجيل سداد الدين وخفضه. والهدف هو تعزيز الحيز المالي المتاح للبلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل في المنطقة، بحيث يتسنّى لها التصدي لتداعيات الوباء. وينبغي للمنظمات المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية النظر في زيادة ما تقدّمه من مِنح ودعم فني للبلدان المعرّضة للخطر الرازحة تحت ضغوط مالية، بما في ذلك البلدان الأقل نمواً؛

4. على الرغم من الأزمة التي تواجهها، من المهم أن تستمر البلدان المانحة في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، أو أقلّه الحفاظ على مستوياتها الحالية، للحؤول دون تدنّي الإنفاق الصحي عن المستويات اللازمة في المنطقة؛

5. يُدعى الدائنون الرسميون إلى الإعلان عن وقفٍ مؤقّت لخدمة الديون السيادية في هذه الأوقات الطارئة، لتحرير احتياطيات العملات الأجنبية التي تُحرَم البلدان العربية النامية منها نتيجةً لاستخدامها في خدمة الدين، والاستفادة منها لاستيراد معدات الرعاية الصحية واللوازم الطبية الضرورية للغاية، تماشياً مع التوجيهات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية بشأن خطط الاستجابة. والدائنون الرسميون مدعوون أيضاً إلى النظر في مقايضة الديون، لتعزيز الاستثمارات الاجتماعية ومعالجة آثار تفشي فيروس كورونا على غرار ما حدث دعماً لجهود مكافحة أمراض الإيدز والسل والملاريا؛

6. ينبغي للصناديق الإقليمية توجيه الاستثمارات نحو قطاع الصحة والشركات الصغيرة والمتوسطة. ويمكنها دعم القروض

التساهلية للحكومات، أو القروض الميسرة، لتمويل النفقات الإضافية في قطاع الصحة في كل بلد، وصرف بدلات إعالة لمَن فقدوا وظائفهم. وعلى هذه الصناديق أيضاً دعم الدول الأعضاء فيها لبناء مخزوناتها الاستراتيجية من الأغذية والأدوية؛

7. ينبغي للمصارف المركزية العربية أن تحسّن من توفّر السيولة، وأن تخفف من الضغوط المالية الكبرى التي تضعف الاقتصادات، لتحسين فرص حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، وتشجيع الإقراض والاستثمار. واتحاد المصارف العربية مدعو إلى الإسراع في اتخاذ التدابير اللازمة لوقف استيفاء الفوائد من الشركات الصغيرة والمتوسطة والأسر المعيشية التي تواجه أزمات نقدية قصيرة الأمد، وإلى تمديد أجل ما تستفيد منه بالفعل من تسهيلات ائتمانية وقروض، من دون فرض أي جزاءات عليها. والحكومات مدعوة إلى توفير ضمانات ائتمانية لتغطية القروض التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة، واستحداث مجموعة مؤقتة من تدابير الإغاثة للشركات؛

8. ينبغي للحكومات العربية أن تتكفل بتمكين المهاجرين في البلدان المضيفة من تحويل الأموال إلى أسرهم بطرق منخفضة التكلفة. وينبغي لوزراء المالية والمسؤولين في المصارف المركزية في البلدان العربية، بدعم من اتحاد المصارف العربية وشركات خدمات التحويلات المالية، أن يسارعوا إلى الإعلان عن خفض كبير للرسوم على التحويلات المالية. فهذا الإجراء من شأنه تحرير أربعة مليارات دولار إضافية يمكن لـ32 مليون مهاجر من المنطقة إعالة أسرهم بواسطتها؛

9. ينبغي للصناديق العربية الإقليمية المتخصصة التحفيز على تقديم الدعم المالي العاجل في إطار مبادرات المعونة من أجل التجارة، وذلك عن طريق تصميم وتمويل برامج مناسبة لدعم المصدرين والمستوردين العرب؛

10. ينبغي للحكومات العربية أن تتخذ إجراءات منسّقة لإزالة جميع القيود المفروضة على الواردات والصادرات، لا سيما على الأغذية والمنتجات الطبية والمدخلات اللازمة للصناعات المنتِجة للسلع الأساسية. وينبغي لها النظر في تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتعزيز التجارة البينية داخل المنطقة. وعليها كذلك التعجيل في وضع استراتيجية لتنويع سلاسل الإمداد، للحد من قابلية تضرّرها من هذه الأزمات؛

11. تُدعى الجهات الفاعلة في مجال المساعدات الإنسانية والجهات المانحة في المنطقة العربية إلى إعادة النظر في الطرائق المعتمَدة في تقديم المعونة الغذائية، وذلك لمواكبة المستجدات في الديناميات السوقية واللوجستية؛

12. يُطلَب من منظمة التجارة العالمية التعجيل في إصدار قرار وزاري يتيح الاستيراد المتوازي للأدوية واللقاحات الجاري تصنيعها لمعالجة أزمة فيروس كورونا في البلدان النامية. والهيئات الحكومية الدولية العاملة على المستوى الإقليمي، على غرار جامعة الدول العربية، مدعوّة إلى طلب الترخيص الإلزامي لاستخدام لقاح فيروس كورونا لأغراض غير تجارية بعد التوصل إليه؛

13. ينبغي استحداث منصة إقليمية لتعزيز جهود مكافحة العنف في المنطقة العربية، وإطلاق حملات للتوعية، من أجل تشارك التجارب وزيادة الوعي بالتدابير المتّخذة للحد من العنف المنزلي. فالحبس المنزلي قد يفضي إلى تزايد العنف الأسري، لا سيما ضد النساء والأطفال. وينبغي تعميم تجارب المنظمات غير الحكومية والحكومات في مكافحة العنف ضد النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وسائر الفئات الضعيفة، من خلال بثّ رسائل مرئية باللغة العربية لمشاهدتها في المنطقة العربية؛

14. ينبغي وضع إطار تعاوني إقليمي لتحديد ونشر أفضل الممارسات في مجال الإدارة المأمونة والمستدامة للمبيضات والمطهرات والنفايات الطبية والخطرة والتخلص منها. والهدف من ذلك منع حدوث أي أزمة في إدارة النفايات قد تنطوي على مخاطر تؤثر على الصحة العامة والمياه الجوفية والمناطق الساحلية، لا سيما وأن مرافق طمر القمامة الصحية والترميد ومعالجة مياه الصرف الصحي محدودة في المنطقة العربية.

على سبيل المثال، أنشأ البنك الإسلامي للتنمية حزمة استراتيجية للتأهب والاستجابة بقيمة 730 مليون دولار، للتخفيف من الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية السلبية لتفشي وباء كورونا في البلدان الإسلامية. وتتيح المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تمويلاً تجارياً يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع تركيز خاص على تمويل التجارة البينية بين تلك الدول. وتوفر المؤسسة تمويلاً مباشراً، أو تتعاون مع جهات ممولّة أخرى، لدعم التجارة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي وفيما بينها. تدير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) النظام العربي لضمان ائتمان الصادرات. وصُمم هذه النظام لدعم المصدرين العرب وتشجيعهم على تنمية صادراتهم إلى الدول العربية وغير العربية، وبالتالي زيادة حجم التجارة العربية البينية وحجم الصادرات العربية إلى الأسواق العالمية.

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهار البلدان كرامة الإنسان

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

www.unescwa.org

20-00114 - E/ESCWA/2020/INF.3